

أوليانوف يكشف شروط موسكو لتمرير الاتفاق النووي الإيراني في فيينا



أعلن ممثل روسيا في محادثات فيينا ميخائيل أوليانوف ، اليوم الخميس، شروط موسكو لتمرير الاتفاق النووي الإيراني في فيينا.

وأكد أوليانوف، أن مفاوضات إحياء الاتفاق النووي لم تنته بعد، وأنه في حال الانتهاء، يجب إعفاء العلاقات التجارية الروسية الإيرانية من العقوبات الأوروبية والأميركية.

وقد اتخذت روسيا موقفاً جديداً في محادثات فيينا قبل أسبوع، في أعقاب موجة من العقوبات الأميركية الأوروبية نتيجة غزوها لأوكرانيا.

ودعت موسكو الولايات المتحدة إلى ضمان ألا تؤثر العقوبات المفروضة بسبب أوكرانيا على تجارة روسيا مع إيران.

وقال الممثل الروسي في محادثات فيينا، مشدداً على أن نص الاتفاق وحتى المفاوضات لم تنته بعد، إن هناك احتمالية بأن يتم الانتهاء من نص الاتفاق يوم الخميس 10 مارس (آذار).

في الوقت نفسه، أشار أوليانوف إلى أنه حتى الآن لم يكن هناك تأكيد أو اتفاق على أن نص الاتفاقية مقبول من أي طرف في محادثات فيينا.

ونفى أن يكون التأخير في التوصل إلى اتفاق هو نتيجة المواقف والشروط الجديدة لروسيا، وقال عندما يتم الانتهاء من نص الاتفاق كيف يمكن لروسيا أن تؤخره.

وشدد الممثل الروسي على ضرورة إعفاء جميع العلاقات التجارية والاقتصادية بين روسيا وإيران من العقوبات الحالية والمستقبلية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وأضاف أوليانوف أن أحد أهداف الاتفاق النووي هو ضمان أن إيران تستطيع الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم.

ودعا الممثل الروسي في محادثات فيينا إلى بيان واضح مفاده أن العقوبات الجديدة لن تؤثر على التعاون الروسي الإيراني في إطار الاتفاق النووي وخارجه.

وقال السفير الروسي في إيران، لافان جاجاريان، في مؤتمر صحفي بطهران يوم الأربعاء: "نريد للاتفاق النووي أن ينجح، لكن مصالحنا الخاصة مهمة أيضاً لنا".

ونفى السفير الروسي في طهران العرقلة الروسية لمنع إحياء الاتفاق النووي، مضيفاً أن روسيا "لعبت دوراً مهماً في تشكيل الاتفاق النووي، والآن نهتم بمصالحنا الخاصة ويجب ضمان تبادلها مع إيران".

في غضون ذلك، ذكرت "بلومبرغ" أن الحكومة الأميركية تدرس فرض عقوبات على شركة "روس أتوم" الروسية للطاقة النووية المملوكة للدولة.

وتستحوذ شركة "روس أتوم" على 35% من عمليات تخصيب اليورانيوم في العالم، وهي المورد الرئيسي للوقود والتكنولوجيا لمحطات الطاقة النووية في بعض البلدان، بما في ذلك محطة بوشهر للطاقة النووية في إيران، مشيرة إلى أن فرض عقوبات على هذه الشركة سيكون له تأثير مباشر على عملية إحياء الاتفاق النووي.

